النحو بين الالغاء والابقاء

للأستاذ أحمد محمد الحوفى

المدرس بكلية دار العلوم

بجامعة فؤاد الأول

(أولا)

الدعوة إلى إلغاء النحو

منذ خالط العرب الأعاجم ، وتسرب اللحن إلى الفصحى ، حاولوا أن يقفوا تياره بضوابط تدرس وتعلم ، لتعصم الألسنة من الزلل ، وتبصر الناس بأسرار العربية ، ونسق العرب فى كلامهم ، فكان النحو والصرف . ولكن تيار اللحن كان جارفا لا يصد ولا يرد ، ، حتى لقد تسرب إلى القرآن الكريم دستور الشريعة ومعجزة اللغة ، وحتى كان من صفات الكمال فى الرجل أنه لا يلحن ، لقلة من يلحن ، فاتجه بعض القدماء إلى التحرر من الاعراب ، وذهب بعض المعاصرين إلى إلغاء النحو كله جملة .

(١) فكان مهدى بن مهلهل يقول : « حدثنا هشام مجزومة ، ثم يقول ابن ، ويجزمه ، ثم يقول حسان ، ويجزمه ، لأنه حين لم يكن نحوياً رأى أن السلامة فى الوقف » (١) .

(٢) ثم ود ابن خلدون لو تبتكر طريقة تسد مسد الاعراب : « ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربى لهذا العهد ، واستقرينا أحكامه نعتاض عن

---

(١) البيان والتبيين جـ ٢ ص ١٧٥

عن الحركات الاعرابية فى دلالتها بأمور أخرى موجودة فيه وتكون لها قوانين تخصها ، ولعلها تكون فى أواخره على غير المنهاج الأول فى لغة مضر. فليست اللغات وملكاتها (مجانا) ، ولقد كان اللسان المضرى مع اللسان الحميرى بهذه المثابة ، وتغيرت عند مضر كثير من موضوعات اللسان الحميرى وتصاريف كلماته ، تشهد بذلك الأنقال الموجودة لدينا ، خلافا لمن يحمله القصور على أنها لغة واحدة ، ويلتمس إجراء اللغة الحميرية على مقاييس اللغة المضرية وقوانينها »[1].

لكن ابن خلدون لم يدع إلى إلغاء الاعراب إلغاء لا يعوض عنه عوض، على أنه لم يقترح الطريقة التى تسد مسده .

(٣) وكان المرحوم قاسم أمين بك يرى التسكين ، وإن لم تظفر دعوته بذيوع ولا نجاح ، حتى إنه هو لم يطبقها .

(٤) ومنذ بضعة أعوام نشر الاستاذ أحمد أمين بك مقالا فى (الثقافة) دعا فيه إلى التحرر من الاعراب ، لانه يغل القراء ، ويعوق الكتاب، ويعوق دون إتقان كثيرين للغة ، ويحرم جمهرة الشعب من الثقافة .

(٥) وعلى أثر مقاله ظهر كتاب للأستاذ سلامة موسى عنوانه (البلاغة المصرية واللغة العربية) كرر فيه الدعوة إلى إلغاء الاعراب صراحة ثم ضمنا بدعوته إلى اللغة العامية والحروف اللاتينية : « وليس على التلميذ من حرج أن يقرأ فيرفع المفعول وينصب الفاعل مادام يفهم مايقرأ ، أما فى المدارس الثانوية فنشرع فى تعليم أقل مايستطاع من قواعد النحو ، ولا نبالى الاعراب الذى أثبت الاختبار أنه لافائدة منه بتاتاً ، والوقف فى أواخر الكلمات أى إسكانها هو الخطة السديدة التى يجب أن تتبع » .

« وقد قال هربرت سبنسر إنه لم يتعلم النحو قط ، وإنه درس وألف فى هذه اللغة دون أن يحتاج إلى دراسة النحو ، ولا يمكن عربيا أن يقول مثل هذا القول عن لغته »[2] .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٩١

(٢) البلاغة المصرية واللغة العربية ص١٣٣

« واقتراح عبد العزيز فهمى باشا [يقصد الكتابة بالحروف اللاتينية] يحتاج أولا إلى العمل بإلغاء الإعراب »[1]

على أن الكاتب تبلبل فى دعوته فقال مرة إن إسكان أواخر الكلمات هو الخطة السديدة التى يجب أن تتبع ، وقال مرة : إنه لا ضير من رفع المفعول ونصب الفاعل ، والتسكين شىء ، والفوضى فى الشكل شىء آخر .

* * *

وسأبين فى ردى أن نسق العرب وروح اللغة لا يطاوعان القارىء الفاهم على رفع المفعول ونصب الفاعل ، بل ذوق القارىء نفسه مادام قد فهم معنى ماقرأ لا يطاوعه على هذا الخلط ، بدليل أن العرب - قبل أن تستنبط القواعد من لغتهم - كانوا يرفعون الفاعل ، وينصبون المفعول بالسليقة ، لأن هذه الحركات فى أواخر الكلمات ذات دلالات معنوية على المراد ، وهذه سليقة فيهم توارثوها وتناقلوها كما يأخذ أبناؤنا فى هـذا العهد عنا أوضاع لغتنا العامية .

والنحو ليس لصحة الشكل فحسب ، بل وللتعبير الدقيق عن المعانى ، وللفهم الدقيق لهذه المعانى ، فهو إذن من صميم اللغة وجوهرها .

* * *

ثم بعد تفنيد الدعوة ، أقترح الوسيلة الملائمة لتيسير النحو ، حفاظا على خصائص اللسان العربى ، ومجاراة لما يستطاع .

---

[1] ص ١٢٨ .

(ثانيا)

الرد على هذه الدعوة

١ - النحو والمعنى

الأسلوب هو طريقة التعبير عن المعنى بوضع لفظ بعد لفظ ، وجملة وراء جملة ، ولا شك أن ذلك محتاج إلى ربط الجمل بعضها ببعض ، وتعليق كلمة بكلمة ، كأن نعمد إلى اسمين فنجعل أحدهما خبراً عن الآخر ، أو إلى اسم فنجعله فاعلا لفعل أو مفعول ، أو نتبع اسما لاسم على أن يكون الثانى صفة أو توكيداً أو بدلا ، أو نجعل فعلا شرطا لآخر بوضع أداة من أدوات الشرط الخ .

أى أن الكلمات تخضع لترتيبها فى جمل إلى ترتيب معانيها فى النفس ، والأسلوب الصحيح لا بد أن يخضع لقوانين النحو وأصوله حتى يكون معبراً فى صحة ، ودقة عن المعنى المراد .

ولا نجد أسلوباً صائباً فيه مخالفة للنحو ، ولا أسلوبا فاسداً إلا جاءه فساده من مخالفة النحو .

فقول الفرزدق :

وما مثله فى الناس إلا مملكا أبو أمه حى أبوه يقاربه

وقول المتنبى :

الطيب أنت إذا أصابك طيبه والماء أنت إذا اغتسلت الغاسل

وقوله :

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه

وقول أبى تمام :

أهن عوادى يوسف وصواحبه فعزما فقدما أدرك السؤال طالبه

كل هذه الأقوال ونظائرها إنما فسد أسلوبها وتعقدت معانيها ؛ لأن

الشعراء خالفوا فيها قواعد النحو ، وتجافوا أصول تأليف العبارة بتقديم وتأخير ، أو حذف وإضمار ليس لهم أن يفعلوه .

ولسنا نستطيع أن نفهم الكلام فوضى لا يسلكه النحو ، ولنجرب ذلك بجمل مفهومة ، ووضع كلماتها وضعا لا يرضاه النحو ، ولتكن :

« عيد بأية حال عدت ياعيد ؟ »

فنصيرها : عدت حال عيد بأية ياعيد .

فماذا نفهم منها ؟ لاشيء .

فالفكر لا يتعلق بمعانى المفردات مجردة من نحو يسلكها فى نسق عربى مفهوم ، فشوقى فى قوله .

وطنى لو شغلت بالخلد عنه نازعتنى إليه فى الخلد نفسى

لم يفكر طبعاً فى معنى كل مفرد مستقلا معرى عن وضعه فى الجملة ، بل فكر وعبر بكلمات متماسكة متصلة هذا الاتصال النحوى المعبر عن المعنى . وكل متكلم إنما يقصد من كل كلمة صلتها بغيرها ، وليس من همه أن يعلمنا معانى المفردات مبتورة ، فيقول : « وضعت الحرب أوزارها » ليعلمنا معنى وضعت ، والحرب ، والأوزار .

وحين يستعمل المتكلم الصفة مثلا لا بد أن يفهم أنواع الصفات ، وأن هنا صفة تخصص ، وصفة توضح وتبين ، وأن فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح ، كما أن فائدة الشياع غير فائدة الإبهام ، وأن من الصفة صفة لا يكون فيها تخصيص ولا توضيح ، ولكن يؤتى بها مؤكدة . كقولهم : أمس الدابر وكقوله تعالى : « فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة » ، وصفة يراد بها المدح والثناء ، كالصفات الجارية على اسم الله تعالى جده »[1] .

والصفة تؤدى معنى لا يؤديه الخبر ، وهما معا يغايران الحال ، وإن كانت كلها تثبت معنى لما قبلها فانها تختلف فى طريقة ذلك الثبوت .

ولهذا قال ابن يعيش : « والإعراب الإبانة عن المعانى باختلاف أواخر

(١) دلائل الاعجاز ص ٢٩٠

الكلم لتعاقب العوامل فى أولها ، ألا ترى أنك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ، ولو اقتصر فى البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه ، والمفعول بتأخره لضاق المذهب ، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب ، ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمراً ، وأكرم أخاك أبوك ، فيعلم الفاعل برفعه ، والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر »[1].

وقال ابن فارس فى ذكر ما اختصت به العرب : « من العلوم الجليلة التى اختصت بها الإعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد »[2].

وقال فى موضع آخر : « فأما الاعراب فبه تميز المعانى ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلا لو قال : « ما أحسن زيد » غير معرب لم يوقف على مراده ، فاذا قال « ما أحسن زيداً ! » أو « ما أحسنُ زيد ؟ » أو « ما أحسن زيد » أبان بالإعراب عن المعنى الذى أراده ، وللعرب فى ذلك ما ليس لغيرهم ، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعانى ، يقولون مِفتح للآلة التى يفتح بها ، ومفتح لموضع الفتح ، ومقص لآلة القص ومقص للموضع الذى يكون فيه القص ... ويقولون : جاء الشتاء والحطَب إذا لم يرد أن الحطب جاء ، إنما أريد الحاجة اليه ، فان أريد مجيئهما قالوا : والحطبُ »

ولقد بلغ من قدر النحو فى رأى عبد القاهر الجرجانى أن عده المقياس لصحة الكلام كما قدمنا ، وقال : « واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ... فليس

(١) شرح المفصل للزمخشرى ص ٧٢ ج ١

(٢) من المزهر ـ وبعده رد لدعوى أن النحو غير عربى الاصل

بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا ، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب بهموضعه ، ووضع فى حقه أوعوامل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه ، واستعمل فى غير ماينبغى له » (١)

ومن هنا حرصوا على الاعراب ، وعدوه عنوان الثقافة والفصاحة والفضل ، وقالوا : « اللحن هجنة على الشريف » و « اللحن فى المنطق أقبح من آثار الجدرى فى الوجه (٢) . وقال عمر : تعلموا النحو كما تعلموا السنن والفرائض » (٣)

وكان الرجل منهم إذا تكلم فلحن سقطت هيبته .

وكان خالد بن صفوان يحسن الكلام ، ويلحن فى الاعراب ، فقال له مرة بلال ابن أبى بردة : « تحدثنى حديث الخلفاء ، وتلحن لحن السقاءات ؟ » ثم كانوا يتوقون اللحن ويحذرونه ، فيروى عن عبد الملك قوله : شيبنى ارتقاء المنابر ، وتوقع اللحن »

ويروى عن الحجاج بن يوسف ـ على فصاحته وبيانه ـ أنه كان يسأل يحيى بن يعمر النحوى : « أتراني ألحن ؟ » ويشدد عليه أن يبين له مايسمعه منه من لحن .

وقد بلغ من بغضة أبى الأسود الدؤلى الكنانى للحن أنه قال : « إنى لأجد للحن غمراً كغمر اللحم »

فلما وقع اللحن فى القرآن الكريم هالهم ، فبادروا إلى كلماته بنقط يكتبونها فى آخر الكلمة دالة على حركتها ، وكان ذلك عمل أبى الأسود فى النحو وطبقتين من النحاة بعده ، يعربون المصحف أى يضبطون أواخر كلماته بالنقط ، ويرسلون المصاحف فى الناس معربة عاصمة من اللحن . ثم

(١) دلائل الإعجاز ص ٦١
(٢) البيان والتبيين جـ ٢ ص ١٧٢
(٣) البيان جـ ٢ ص ١٧٤

اهتدوا إلى أن هذه الحركات خاضعة لعلل وأسباب مطردة ، وسموا ذلك علل الاعراب أو علل النحو ، ثم علم النحو أو الاعراب ، ثم دونوها ، وجمعها سيبويه فى كتابه .

٢ — النحو روح المعنى

لاشك أن المعنى يتمثل فى ذهن المنتج أولا ، ثم تبرزه الألفاظ وتكسوه هذه الصورة التى نسميها التعبير .

وهذه الألفاظ مفتقرة إلى أن تنتظم ، ويسلكها نسق خاص من الأداء ، وهذا النسق الخاص هو النحو .

فلا تعبير صحيح بغير النحو ، ولا معنى بغير تعبير ، وإذا نظرنا فى ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا .. أو تجىء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثانى صفة أو حالا أو تمييزاً ، أو تتوخى فى كلام هو لاثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنياً ، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك ... وعلى هذا القياس ، وإذا كان لا يكون فى الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه ، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شىء ، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته — بان بذلك أن الأمر على ماقلناه من أن اللفظ تبع للمعنى فى النظم ، وأن الكلم تترتب فى النطق بسبب ترتب معانيها فى النفس ، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف لما وقع فى ضمير ، ولا هجس فى خاطر أن يجب فيهـــا ترتيب ونظم ، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل ، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك »[1]

وما من شك فى أن الفكر لا يتعلق بمعانى الكلام مجرداً من النحو ، والمتكلم قبل أن يبرز كلامه لابد أنه فكر فى معانيه فى نفسه ، وربط بين الكلمة والكلمة الأخرى ليعلم السامع شيئاً لا يعلمه ، حتى ليخيل اليه إذا هو

(١) دلائل الاعجاز ص ٤٥

فكر أنه ينطق فى نفسه بالألفاظ التى يؤدى بها فكرته ، ويكاد يسمعها كما يسمعها حين يلفظها ؛ فالمفردات وحدها مواد غفل ، والتركيب يتناول هذه المواد الغفل فيصوغ منها مادة جديدة يدل مجموعها على مفهوم ، وهذه الصياغة هى النحو أو هى الأسلوب .

« وإذا نظرنا علمنا ضرورة أنه محال أن يكون الترتب فيها تبعاً لترتب الألفاظ ، ومكتسبا عنه ؛ لأن ذلك يقتضى أن تكون الألفاظ سابقة للمعانى ، وأن تقع فى نفس الانسان أولا ، ثم تقع المعانى من بعدها وتالية لها ... وليت شعرى هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعانى ؟ وهل هى إلا خدم لها ؟ ومصرفة على حكمها ؟ أو ليست هى سمات لها وأوضاعا قد وضعت لتدل عليها ؟ فكيف يتصور أن تسبق المعانى وأن تتقدمها فى تصور النفس ؟ إن جاز ذلك جاز أن تكون أسامى الأشياء قد وضعت قبل أن عرفت الأشياء ، وقبل أن كانت » (١)

وإذا كانت لغة المشافهة الآن فى العالم العربى قد التزمت التسكين ، والتزمت نسقاً خاصاً فى التعبير ، لا مفاضلة فيه بين تقديم وتأخير ، وإظهار وإضمار الخ ولا تصرف فيه بين أنواع النسق ، فقد أدى ذلك إلى اللبس فى دلالة الكلمات ، وإلى الخلط بين وظائفها وأنواعها ، وجرد اللغة مما بها من دقة وسمو ، وهوى بها إلى منزلة من التعبير الساذج الفطرى .

وما حدث فى اللغة العربية شر حدث نظيره فى كثير من اللغات ، كاللاتينية التى انقرضت وذابت فى اللغات المتشعبة منها ، فإن معظم هذه القواعد ذو قيمة كبيرة فى بيان وظيفة الكلمات ، وتحديد مدلولاتها ، وتعيين العلاقات التى تربط عناصر العبارة بعضها ببعض ، وقد أدى انقراض هذه القواعد إلى كثير من اللبس والاضطراب فى اللهجات المتشعبة عن اللاتينية (٢)

(١) الدلائل ص ٣٢٠
(٢) علم اللغة ص ٣٠٢

٣ - تنوع المعنى تبعا لنسق الكلام

وليس النحو صحة ضبط أواخر الكلمات فحسب ، إنما النحو يتناول كثيراً غير ذلك ، ولذا يتشكل المعنى بالصورة الكلامية الخاضعة للنحو ، فهنا فروق فى معانى هذه التعابير . الجاحظ كاتب

الجاحظ يكتب

يكتب الجاحظ

أكاتب الجاحظ ؟

الجاحظ الكاتب

الكاتب الجاحظ

الجاحظ هو الكاتب

إن الجاحظ لكاتب

ما كاتب إلا الجاحظ

وهنا فروق فى قولنا . مرت الطيارة مسرعة

مرت تسرع

مرت وهى تسرع

مرت وقد أسرعت

مرت طيارة مسرعة الخ

وإذا أردنا نفى الحال استعملنا (ما)

وإذا أردنا نفى الاستقبال استعملنا (لا)

ونستعمل فى المترجح بين الوقوع وعدمه (إن)

ونستعمل فيما نعلم وقوعه (إذا)

وبين حروف العطف فروق ، وبين التعريف والتنكير فروق ، وبين الإظهار والإضمار فروق الخ .

فالمعانى تختلف باختلاف وصف الألفاظ ومواقعها وحالاتها، مثل قولنا.

السلم الدائم عسير

السلم الدائم يعسر

يعسر السلم الدائم

العسير السلم الدائم

العسير السلم الدائم الخ.

ولذا قال أبو العباس المبرد. « ألا ترى أنك إذا قلت. ظننت زيداً أخاك فانما يقع الشك فى الأخوة، فان قلت. ظننت أخاك زيداً أوقعت الشك فى التسمية »[1].

٤ النحو نسق عربى فطرى

ولقد يعترض بأن البدوى الذى لم يسمع بالنحو قط لا يتأتى له نظم الكلام على هذا الوجه الذى أردنا، على أنه أبرع من النحاة نظما، فكيف كان ذلك؟

ونرد على هذا الاعتراض بأن البدوى نظم كلامه ليؤدى المعنى الذى يريده بالفطرة، وقد استنبط النحاة قواعدهم من كلام العرب، فالنسق الذى نريده أسبق من النحو، والنحو ثمرة من ثمراته، والعبرة بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة المصطلحات.

فاذا عرف البدوى الفرق بين قوله. ارتحلت جملا بازلا، وبين قوله. ارتحلت الجمل بازلا، لم يضره ألا يعرف اصطلاح النحاة فى أن بازلا الأولى صفة والثانية حال، ولو كان جهله بهذه المصطلحات يمنعه العلم بما وُضعت له لكان عسيرا ألا يبين عن أغراضه، وألا يعرف الفرق بين (ما) التى للنفى، و « ما » التى للاستفهام، و « ما » التى بمعنى الذى، و « ما » التى للشرط الخ.

ألا ترى الأعرابى حين سمع المؤذن يقول. أشهد أن محمداً رسولَ الله « بفتح رسول » أنكر هذا النسق، لأنه لم يؤدّ معنى، وقال. صنع ماذا ؟

(١) المقتضب فى النحو جـ ٣ ص ٧٩ (عن إحياء النحو ص ١٤٧)

هل أنكر عن جهل بأن النصب أخرج الكلمة عن أن تكون خبراً ، وجعلها والكلمة الأولى فى حكم اسم واحد ، وأن الكلام ما زال فى حاجة إلى ما يتمه ؟ ، فان كان ههنا من يزعم أنه قد علم لاتصال الكلم بعضها ببعض وانتظام الألفاظ بعضها مع بعض معانى غير معانى النحو فإنا نقول له . هات فبين لنا تلك المعانى ، وأرنا مكانها ، واهدنا لها »[1] .

وإذا كان بعض الباحثين قد ذهب إلى أن هذه القواعد لم تكن مراعاة فى لهجات الحديث ولا فى لغة الكتابة ، وإنما اخترعها النحاة ليشابهوا اللغة العربية بالاغريقية - فإنهم مخطئون ، والأدلة على ذلك كثيرة ، منها أن دقة القواعد وتشعبها لا يدلان على أنها مخترعة ، فاليونانية واللاتينية قديماً والألمانية حديثاً يشتمل كل منها على قواعد لا تقل عن قواعد العربية دقة وتشعباً ولم يقل أحد إنها من اختراع النحاة ، ثم إن اختراع قواعد عمل لا يتصوره العقل ، ولا يقدم عليه مفكر ، إذ القواعد تنشأ وتتكون بالتدريج من اللغة نفسها ، ولم يكن نحاة العربية على علم بقواعد اليونانية ، ومع ذلك فان النحو العربى غير النحو اليونانى فلو كان متأثرا به لشابهه ، ومن الثابت أن علماء البصرة والكوفة كانوا يستنبطون قواعدهم من ملاحظة الأعراب الفصحاء ومشافهتهم ، وقد بذلوا فى ذلك جهدا مشكورا ، وتحروا الدقة والحيطة ، والنقوش التى كشفت حديثا فى شمال الحجاز تدل أقطع دلالة على أن الإعراب كان فى اللغة العربية القديمة ، ثم إن أوزان الشعر وموسيقاه قائمة على ملاحظة هذا الإعراب ، وبدونه ينكسر الوزن الشعرى وتختل الموسيقا وقد وصل إلينا القرآن الكريم - وهو قطعى الثبوت والدلالة - معرب الكلمات ورسم المصحف العثمانى مع تجرده من الأعجام والشكل يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون ، المؤمنين) و (رسولا شهيداً ، بصيراً) وقد دون المصحف العثمانى قبل أن يضع نحاة البصرة

(١) الدلائل ص ٣٢٣ .

والكوفة نحوهم (١).

فنظام الإعراب أساس فى اللغة العربية نفسها منذ أقدم عهودها ، ولم يخترع النحاة إلا استنباط القواعد وتسميتها بأسمائها .

٥ ـ الحركة دليل المعنى

تمتاز اللغة العربية بأنها تدل بالحركات على المعانى المختلفة ـ وإن شاركها مشاركة ضئيلة بعض اللغات كما سيجىء ـ سواء أكانت الحركة فى أول الكلمة أم فى وسطها أم فى آخرها، نحو: مُكرِم، ومُكرَم، وفهم ، وفهِم ، وعَطِش وعَطَش ، وأَسَد ، وأُسْد الخ .

« فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعانى ، يقولون مفتح للآلة التى يفتح بها ، ومفتح لموضع الفتح ..... » (٢)

« وهذا من الشيوع والكثرة فى اللغة العربية بحيث لانستطيع جمعه ، وبحيث نراه أصلا من أصولها ، ساريا فى كثير من تصرفاتها ، ظاهرا فى سبيل الأداء وتصوير المعانى » (٣).

فهذه العلامات الإعرابية التى تتداولها أواخر الكلمات رموز إلى معان قصدها العرب ، وما كانوا ليلتزموها اعتباطا ، وما كان لهم أن يحرصوا عليها حرصهم الشديد إن كانت لاترمز إلى معنى فى نفس المتكلم ، ويفهمه السامع ، ولا سيما أنهم أهل إيجاز وقصد واستغناء عن الفضول ، وتخفف مما يمكن التخفف منه .

« فالضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الاضافة ، والفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شىء ، بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب » (٤)

---

(١) فقه اللغة ص ١٠٥ ـ ١٠٦

(٢) ابن فارس ـ عن المزهر حـ ١ ص ٣٢٠ طبعة المرحوم جاد المولى بك

(٣) إحياء النحو ص ٤٦ (٤) الاحياء ص ٥٢

وكان أبو إسحق ابراهيم بن السرى الزجاج يجعل العامل فى المبتدأ ما فى نفس المتكلم من إرادة الاخبار عنه .

وكان تلميذه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجى يقول : إن الأسماء لما كانت تعتريها المعانى ، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ، ولم يكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى جعلت حركات الاعراب تنبىء عن هذه المعانى وتدل عليها ، ليتسع لهم فى اللغة مايريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة .

« (وجوه الأعراب) يريد بها أنواع إعراب الأسماء التى هى الرفع والنصب والجر ، لأنه لما كانت معانى المسمى مختلفة ، وتارة تكون فاعلة ، وتارة تكون مفعولة ، وتارة تكون مضافا إليها كان الإعراب المضاف إليه مختلفا ، ليكون الدليل على حسب المدلول عليه ... وقوله : (وكل واحد منها علم على معنى) يريد الرفع والنصب والجر ، كل واحد منها علم على معنى من معانى الاسم التى هى الفاعلية والمفعولية والإضافة ... فالرفع علم الفاعلية .... فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول به الذى يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا أو مفعولا » (١)

وسيبويه يتحدث عن المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل تحت عنوان (هذا باب المسند والمسند اليه) ، ويقول : « وهما مالا يستغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ . والمبنى عليه وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر فى الابتداء » (٢).

وقد ذهب الرضى فى شرح الكافية إلى أن الرفع رمز لأن الكلمة عمدة فى الكلام ، والنصب رمز إلى أنها فضلة ، والعمدة ما كان أحد ركنى الإسناد

(١) شرح المفصل ص ٧٢ (٢) الكتاب ص ٧ ج ١

والفضلة ما ليس أحدهما ، فيشمل العمدة المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه ، وتشمل الفضلة المفعولات ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى » (١)

ثم أن الكسرة علم الاضافة سواء أكانت بحرف جر أم لا ، والمتقدمون مثل سيبويه والمبرد ، وبعض المحققين من المتأخرين كابن الحاجب رأوا أن الجر بحروف الجر إضافة (٢) .

والفتحة ليست رمزا لاعراب ، وإنما هى حركة خفيفة سهلة النطق مستحبة عند العرب (٣).

وقال ابن جنى فى الخصائص: « إنما ارتفع الفاعل لاسناد الفعل إليه »(٤)

وقال : « أكثر العلل مبناها على الايجاب بها كنصب الفضلة أو ماشابهها ورفع العمدة ، وجر المضاف إليه » (٥)

وسئل الخليل بن أحمد عن العلل التى يعتل بها فى النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت فى عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، وعللت أنا بما عندى » (٦)

وإذن فقد اتفق النحاة وعلماء اللغة على أن هذه الحركات توجد المعنى ، وتوافق مافى نفس المتكلم من اتجاه وقصد للإبانة .

له بقيـــة

أحمد محمد الحوفى

(١) الرضى شرح الكافية (٢) إحياء النحو ص ٧٣ (٣) إحياء النحو ص٧٨
(٤) الاقتراح ص٤٩ (٥) الاقتراح ص ٥٠ (٦) الاقتراح ص ٥٧